

على أساس معادلة «الأرض في مقابل السلام» لا يعني، على الإطلاق، استسلامه لضغوطات الانتفاضة، وقبوله باستمرار «تردي» الأوضاع الأمنية هناك.

ثانياً - فصل العلاقة بين مرحلتي تسوية القضية الفلسطينية: سوف يتبنى راين المرحلتين الانتقالية والنهائية في آن، ولكن بعد ضمان تفكيك ارتباطهما الذي يصرّ الفلسطينيون عليه. فهو لا يوافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، حتى ولو دخلت مباشرة في علاقة اتحاد كونفيدرالي مع الأردن وكانت منزوعة السلاح، ولا يريد التنازل عن جميع الأراضي المحتلة، إن كان في الضفة الفلسطينية أو في هضبة الجولان، ولا يريد التفاوض، على الإطلاق، بشأن تحديد السيادة على مدينة القدس. وعند استثناء كل ذلك، يتضح ان راين، حامل فكر دافيد بن - غوريون ويغثال الون، يريد بالاساس، التخلص من ثقل الفلسطينيين على استمرار نقاء يهودية اسرائيل قدر الامكان. ووفقاً للاستراتيجية الصهيونية العمالية يمكن التعايش مع اقلية غير يهودية محدودة داخل اسرائيل، ولكن لا يمكن القبول بتحويل هذه الدولة الى ثنائية القومية. وبما ان التخلص من كثافة «السكان» الفلسطينيين في الارض المحتلة لن يتم سوى بالتنازل عن قسم من هذه الاراضي، فان راين يتبنى معادلة «الأرض في مقابل السلام» التي تحقق استمرارية يهودية اسرائيل، وتضمن لها الشرعية والامن في آن؛ إذ يقوم مخطط راين للمرحلة النهائية على أساس اجراء تنازلات عن اقسام من الاراضي ذات الكثافة السكانية العالية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تشكل «كانتونات» ترتبط بالأردن فيدرالياً من الناحية السياسية، وتبقى مرتبطة باسرائيل أمنياً وعلى علاقة اقتصادية مفتوحة معها، وذلك لاستخدامها مخزناً للعمالة الرخيصة ومعبراً للأسواق العربية. ولتحقيق هذه الوضعية، ستقوم الحكومة الجديدة بتحديد مجرى وفحوى المرحلة الانتقالية بما يؤمن تلقائية الوصول الى الاهداف الاسرائيلية في المرحلة النهائية. ويجدر التنويه، في هذا السياق، الى امرين: الاول، ان الحكومة الاسرائيلية ستعمل على تقادي الدخول في بحث قضايا جوهرية أساسية، كمسألة السيادة على القدس وحق العودة وما ينجم عنه من تفرعات تعتبرها، بالاجمال، قضايا «معقدة وذات طبيعة اشكالية»، الى ان يحقق المرحلة النهائية كسبب المزيد من الوقت، ولذلك أهميته الخاصة، ليس من باب الاستغلال لقرض المزيد من الوقائع على الأرض وحسب، بل ولتوظيفه أيضاً، في خلق واقع سياسي جديد بين فلسطينيي الارض المحتلة. فالحكومة الجديدة ستقوم بطرح مشروع «حكم ذاتي» موسع، قد يشمل تقاسماً محدداً ومحدوداً على سيادة بعض المناطق ونواحي الحياة. وسيبرمج المشروع بشكل «يدغدغ» مشاعر ومصالح أكبر قطاع ممكن من الفلسطينيين تحت الاحتلال، وهم في وضع يتوق لتغير وتحسن الاحوال. وتأمل حكومة راين ان يتم، في خلال المرحلة الانتقالية، والتي قد تعتمد الى اطلتها لاكثر من خمس سنوات، الى خلق مصالح وارتباطات في «الداخل» الفلسطيني تؤدي، في نهاية المطاف، الى فصم عرى العلاقة مع «الخارج» والقبول بالحد الأدنى من التوقعات السياسية لتسوية القضية الفلسطينية.

أما الامر الثاني، فهو احتمال ان يقوم راين بمحاولة جادة لاحداث شرح في العلاقة الفلسطينية - الاردنية المتميزة في خلال المرحلة الانتقالية، وذلك من طريق التقدم بمقترحات «جذابة»، ولكن باشتراك اشراك الاردن في اقتسام صلاحيات «الحكم الذاتي» في بعض الجوانب الاساسية، تحضيراً لايصال هذه المرحلة لتحقيق الهدف الاسرائيلي من المرحلة النهائية. وسيقوم هذا الحزب، بعد تشكيل الحكومة، باعادة «الضرب على وتر التسوية الاقليمية»، وبشكل ملموس، لخلق حالة من التوتر بين الاردن وم.ت.ف.

ثالثاً - التقدم بانصاف حلول للمرحلة الانتقالية: ستركز استراتيجية حزب العمل، في